

قضايا وآراء

القطن المصري (٢)

العدد (٢٢٩)

فبراير ٢٠١٩

قضايا و آراء



مقدمة

تمثل آراء ومناقشات الخبراء والمفكرين والعلماء والكتّاب – فضلا عن القارئ العادي- التي تنشر في الصحف (قومية – حزبية – مستقلة) وما تشمله من مقترحات وحلول وتوصيات تتعلق بقضايا المجتمع ومشاكله، ثروة فكرية ورافدا هاما يعكس توجه المجتمع المصري، ومن ثم كان الاهتمام بهذه الآراء برصدها واستخلاصها وتخزينها واسترجاعها لخدمة المستفيدين منها.. أمرا على درجة عالية من الأهمية.

ومن هذا المنطلق أنشئت "قاعدة بيانات قضايا وآراء" في عام ٢٠٠٧ لتحقيق أهداف: الرصد – الاستخلاص – التسجيل والتخزين – البحث والاسترجاع ... وذلك بهدف دعم متخذ القرار، فضلا عن الباحثين والمستفيدين.

وتتضمن "قاعدة بيانات قضايا وآراء" التسجيلات (مستخلصات المواد الصحفية) لمواد الرأي التي يتم رصدها واستخلاصها وتسجيلها، وقد وصل حجم القاعدة حتى الآن أكثر من ٦٠ ألف تسجيلية، علما بأن النصوص الكاملة للمواد الصحفية قد تم تخزينها مع ربطها بالتسجيلات الخاصة بها على القاعدة، ويمكن استرجاعها أيضا وطباعتها.

وتعد "نشرة قضايا وآراء" التي نحن بصدها إحدى ثمرات هذه القاعدة، حيث يتناول كل عدد من هذه السلسلة آراء ومقترحات الكتاب والمفكرين والقراء في موضوع محدد.

والإصدار التي بين أيدينا تتضمن (١٨) تسجيلية في موضوع "القطن المصري (٢) ^١"، وقد تم تنظيم التسجيلات في متن النشرة تاريخيا من الأحدث إلى الأقدم، وهي للمواد الصحفية التي نشرت خلال الفترة من يناير ٢٠١٩ إلى يولييه ٢٠١٥ من صحف / مواقع صحف: الأهرام-الأخبار – الجمهورية- الأهرام الاقتصادي.

^١ سبق تناول نفس الموضوع في شهر أغسطس عام ٢٠١٥ والذي شمل الفترة من أبريل ٢٠١١ إلى يولييه ٢٠١٥. * جدير بالذكر أن المواد التي يتم رصدها والتي تتضمنها النشرة لا يتم المساس بنصوصها فهي تذكر بالنشرة طبقاً للعبارات التي ذكرها مؤلفوها، دون أدنى مسؤولية في ذلك على مكتبة المركز، فضلا عن أن المقترحات الواردة بالنشرة لا يعني بالضرورة أن أيها لم يتم تنفيذه بعد من الجهات المعنية، كما أن تقييم هذه المقترحات ليست مسؤولية أو وظيفة القائمين على إعداد النشرة، حيث تعتمد منظومة قضايا وآراء على رصد المواد الصحفية بشكل حصري.

تصاايا و آراء

جدير بالذكر أن جميع إصدارات النشرة متاحة ورقيا بالمكتبة وإلكترونيا على نظام القاعدة أو من خلال موقع بوابة معلومات مصر www.eip.gov.eg على شبكة الإنترنت.

هذا ويسعد "مكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار" تلقي استفساراتكم ومقترحاتكم من أجل تطوير هذا العمل شكلا وموضوعا، في سبيل تحقيق أهدافه المرجوة، وتعظيم الاستفادة منه على البريد الإلكتروني للمكتبة: library@idsc.net.eg.

تعثر تسويق القطن والاتهامات المتبادلة/ جلال راشد

مستخلص

لقد تعرض موسم تسويق القطن هذا العام لأزمة كبيرة يمكن أن تنسف النجاحات التي تحققت السنوات الماضية، ولكن للأسف يمكن أن يكون هناك البعض يكره نجاح مصر في عودة القطن لعرشه القديم يوم كنا ننتج ١٢ مليون قنطار للاستهلاك المحلي والتصدير، ولا يبقى أي فصلة من هذا الإنتاج فحدثت نكسة لموسم تسويق القطن هذا العام على حد أقوال وتصريحات خبراء القطن.

ويُقترح:

- تحديد جهات استلام المحصول وتحديد أسعار الشراء قبل زراعة المحصول حتى تستقر نفوس الفلاحين ويقوموا بزراعة المحصول بنفس الحماس الذي كان من قبل بعيداً .
- أن يكون لدينا مزارعون وحكومة وتجار للحفاظ على العودة القوية لمحصول القطن ؛ حتى يستمر في تربعه على عرش الأقطان طويلة التيلة والطويلة الممتازة عالمياً.

www.Algomhuria.net.eg

١٦ يناير ٢٠١٩

موقع الجمهورية

القانون بدون لائحة تنفيذية منذ ٤ سنوات: الزراعة التعاقدية.. الحل لمواجهة أزمات تسويق المحاصيل الاستراتيجية/ أسامة سيد أحمد

مستخلص

على الرغم من مرور أربعة أعوام على إصدار الرئيس عبد الفتاح السيسي لقانون الزراعات التعاقدية في عام ٢٠١٤ بهدف إنهاء أزمات التسويق للزراعات الاستراتيجية وفي مقدمتها القطن وقصب السكر والذرة والأرز وغيرها من الزراعات، فإنه حتى الآن لم يرَ النور، ولم يطبق نظراً لعدم إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة به.

ويُقترح:

- عدم السماح بفارق كبير بين الأسعار العالمية للسلعة أو المحاصيل والسعر المحلي المقترح لعدم توجه التجار أو الشركات إلى الاستيراد، فضلاً عن مراعاة أسعار المحاصيل المحلية المنافسة الأخرى والعائد الذي سوف تحققه للفلاح بحيث يكون هناك تكافؤ في إنتاجية الفدان حتى لا يفضل المزارعون التوجه إلى زراعة محاصيل أخرى.

ص: ٥٤

٤ نوفمبر ٢٠١٨

الأهرام الاقتصادي

نقابة الفلاحين تطالب بسرعة إصدار اللائحة التنفيذية للقانون/ الأهرام الاقتصادي

مستخلص

على الرغم من إنشاء مركز الزراعات التعاقدية عام ٢٠١٦ الذي أقره القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٥ وتعيين مدير له ومجلس إدارة للمركز، فإنه لا يوجد دور فعلي على أرض الواقع يفيد المزارعين في ظل تأخير تنفيذ القانون وبداية عمل المركز.

ويُقترح:

- تفعيل قانون الزراعات التعاقدية الذي أصدره الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ عام ٢٠١٤، ولم يخرج للنور حتى الآن لينهي أزمات التسويق للزراعات الاستراتيجية، وفي مقدمتها القطن والذرة والأرز وغيرها من الزراعات.

المزارعون يصرخون: لسنا مسؤولين عن ارتفاع الأسعار.. خسائرنا بالملايين / شادية السيد

مستخلص

إن المزارعين من جانبهم يصرخون بسبب الخسائر التي تعرضوا لها جراء البذور المغيرسة؛ لأنها قضت علي محصول العروة رغم ما تم أنفاقه الفدان الواحد من مستلزمات تقدر بما يساوي ٥٠ ألف جنيه دون جدوي.

ويُقترح:

- تطبيق إصدار بطاقة الحيازة الإلكترونية ليستفيد منها الفلاحون، وأيضاً لضمان وصول دعم الدولة للأسمدة ومستلزمات الإنتاج إلى مستحقيها بدلاً من البحث عنها في السوق السوداء.
- تطبيق قانون الزراعة التعاقدية والذي تم إصداره بالفعل منذ حوالي عامين، وعمل صندوق تكافل للفلاح، مع تخصيص معاش تأميني له ولأسرته.
- الاهتمام بتطهير الترع والمصارف وتطويرها لوصول المياه لنهايتها.
- وضع تشريعات أو قوانين صارمة لمن يقوم بإلقاء المخلفات أو مياه الصرف الصحي في هذه الترع والمصارف.
- على وزارة الزراعة أن تبحث عن الصالح العام للفلاح أو المواطن؛ حيث ساعدت في دخول تقاوي الطماطم الفاسدة، والآن ترفض استلام محصول القطن، كما تم إيقاف تسويق القطن بمراكز التجميع على مستوى المحافظة، مع عدم صرف مقدمات القطن بالنسبة للمزارعين.

بعد تراجع «القابضة» عن شرائه.. «سوء» تسويق القطن / عبد الوهاب حامد

مستخلص

يتناول هذا التحقيق قضية تسويق محصول القطن، ويقدم بعض المقترحات لحلها.

ويُقترح:

- التزام الشركة القابضة للقطن بشراء القطن من المنتجين بسعر الضمان المعلن حماية للمنتجين من السماسرة والجلابين؛ ولأن انخفاض أسعار القطن يلزم الدولة بدفع دعم لكل قنطار، مما سيحمل الميزانية العامة أعباء كبيرة.
- على رئيس مجلس الوزراء الموافقة على إصدار مبادرة خاصة لتمويل محصول القطن هذا الموسم بفائدة ميسرة حتى يمكن من تصريف المحصول والذي يبلغ حوالى ٢,٥ مليون قنطار شعر، بالإضافة إلى فضلة من الموسم السابق تقدر بـ ٢٠٠ ألف قنطار شعر مع انخفاض التصدير واستهلاك المغازل المحلية.
- أن تخصص الحكومة جزءا من مبادرة البنك المركزى والمقدر له ٢٠٠ مليار جنيه لمواجهة المخاطر؛ حيث إن القطن كثيف العمالة، وهذا سيساعد الشركات على الشراء بعد الضمان الذى حددته الحكومة.
- أن تقوم الجهات الرقابية بمتابعة العقود التى توقعها شركات الأقطان مع الشركات الأجنبية حيث تفوض التلاعب فى تحديد الأسعار بما يضر المنتجين والاقتصاد القومي.
- إصدار قرار وزارى يلزم جهة محددة بتسلم الأقطان؛ لأن تأخير إصداره يضر بصغار الفلاحين الذين لا يملكون مخازن وهم فى حاجة إلى ثمن القطن لسداد ما عليهم من ديون ويظلون فرصة للمستغلين ويضطرون إلى البيع بأسعار مخفضة.
- إلزام الشركة القابضة بشراء المحصول بسعر الضمان، وأن تخصص الحكومة جزءا من الميزانية لتسويق المحاصيل الاستراتيجية.

يا قطن .. «مين يشترك»! / عبدالعظيم الباسل

مستخلص

يقدم الكاتب مقترحا من أجل إنقاذ تسويق محصول القطن وتحسينه.

ويُقترح:

- على الحكومة التدخل السريع لإنقاذ المحصول، وذلك بإحياء مبادرة البنك المركزي من خلال إقراض المستثمرين وكبار التجار بفائدة بسيطة لا تزيد على ٥٪ لإنعاش سوق القطن، وحماية المزارعين من الخسائر، تطبيقا للمادة ٢٩ من الدستور التي تلزم الحكومة بشراء المحاصيل الاستراتيجية بأسعار مقبولة، بدلا من ترك الفلاحين يتسولون الشراء من التجار.

www.ahram.org.eg

١٣ أكتوبر ٢٠١٨

موقع الأهرام

مستخلص

تناول الكاتب موضوع إنتاج القطن باعتباره من أهم المحاصيل الاستراتيجية للصناعة المصرية وللتصدير، بينما تتقاعس الحكومة عن شراء إنتاج المزارعين رغم إعلانها لأسعار شراء القطن قبل جني المحصول.

ويُقترح:

- إنشاء لجان تسويق القطن وشراؤه من المزارعين.
- تدخل الحكومة لتوفير التمويل لذلك حتي لا تحدث فجوة في زراعة القطن خلال السنوات القادمة ، خاصة و أن القطن وبذوره يدخل في العديد من الصناعات الأخرى، أبرزها: إنتاج الزيت والعلف الحيواني وصناعة المنظفات، وغير ذلك من الصناعات.

متى يستعيد القطن المصري عرشه؟ خبراء: مطلوب تدخل الدولة لإنقاذ الذهب الأبيض في الأسواق العالمية/ محمود القنواطي

مستخلص

حقق القطن المصري طفرة في الأسواق العالمية والمحلية، وبدأ يستعيد عافيته بشكل ملحوظ، وتعلقت الآمال في عودته بقوة في أسواق الأقطان طويلة وفائقة الثيلة بعد تقهقره القطن لسنوات، وكان لاهتمام الرئيس بالقطن وتحسين أوضاعه دور كبير في زيادة الإنتاج وتحقيق مكاسب سرعية في العام الماضي، مما جعل الفلاح يقبل على زراعته، ومن المتوقع زيادة الإنتاج هذا العام بصورة ملحوظة.

ويُقترح:

- دفع مستحقات المغازل بسرعة لإنقاذ الموقف وبالتالي يتم الإقبال المحلي على الأقطان المصرية، فتنافس السوق العالمية لشراء أقطاننا، وبالتالي يحقق ارتفاعا في الأسعار.
- إنشاء وزارة مستقلة للقطن ومنتجاته، ابتداء من الحلج والغزل والملابس والبذرة ومستخرجاتها؛ فهو سلعة استراتيجية، ومنتج عالمي مطلوب .
- أن تتسلم الدولة كامل المحصول، وتضع آليات وتدخّل جميع الجهات في عملية الشراء، وهناك منتجات جانبية للقطن لها قيمتها وتضيف دخلا إضافيا منها البذور التي تدخل في صناعة الزيوت، وصناعة أعلاف الماشية، وهذا دعم غير منظور.
- تخفيض الفائدة مقابل عقود بيع القطن بسرعة لتفادي المزيد، ولا بد من توحيد الفائدة لتكون المنافسة شريفة، وهذه الإجراءات تضمن التعامل مع العالم بصورة متكافئة، فالفائدة في الخارج متدنية وأحيانا تصل إلى صفر.
- إيجاد طلب داخلي على القطن وضرورة أن تعلن الدولة عن حمايتها للإنتاج، وتصرف الدولة مستحقات الغزل من دعم الصادرات.

مستخلص

تناول الكاتب موضوع العجز عن تسويق محصول القطن وعدم قيام الحكومة باستلامه حتى الآن رغم مرور عدة أسابيع علي بدء الحصاد، وذلك بسبب زيادة المعروض بنحو مليون قنطار عن العام الماضي، مسجلا ٢,٤ مليون قنطار، مقابل ١,٤ مليون في العام الماضي، فضلا عن ٢٠٠ ألف قنطار متبقية من الموسم السابق، وتسببت زيادة المعروض وقلة الطلب الداخلي والخارجي في تراجع سعر القنطار المحلي.

ويُقترح:

- تخفيض سعر الفائدة علي تسهيلات شركات القطن والغزل والذي يمثل عقبة أمام التوسع في تسويق القطن وصناعته.
- صرف دعم نقدي لمشتريات مصانع الغزل المحلية من القطن المصري تتراوح قيمته من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ جنيه.
- صرف مستحقات المغازل المحلية من دعم الصادرات المتأخرة منذ عامين، تكليف شركات قطاع الأعمال بشراء القطن من المنتجين بسعر الضمان الذي أعلنته وهو ٢٧٠٠ جنيها للقنطار الزهر في وجه بحري قبل حلجه ونزع البذرة منه و ٢٥٠٠ جنيها لوجه قبلي.
- تكليف معاصر زيوت القطاع العام باستلام البذرة الناتجة من الحلج بسعر مناسب، والعمل على وقف عمل المحالج الأهلية في القرى، والتي تقوم بحلج القطن في المنازل وبيعه للمغازل بأسعار أقل، وهو ما يجرمه القانون.
- تفعيل قرار الحكومة بشراء القطن من المزارعين حسب إعلان مجلس الوزراء.
- تفعيل المادة ٢٩ من الدستور.
- تطوير المحالج والمغازل الموجودة في مصر لتناسب تركيبة القطن المصري؛ حيث إن تلك المحالج تعمل علي حلج القطن قصير التيلة في حين أن القطن المصري طويل التيلة ذو قيمة عالية.

(١٠)

٢,٥ مليون قنطار في "البيوت" .. الأسعار تراجعت.. والفلاحون "إيديهم علي قلوبهم" .. "يا قطن مين يشتريك"؟! .. "لجنة التجارة" للحكومة: التخزين يهدد السلالات الممتازة بالتلف .. مطلوب تحديد "جهات الاستلام" / جلال راشد

مستخلص

يتعرض محصول القطن هذا العام إلي العديد من المصاعب خاصة وأن الحكومة لم تحدد جهات استلام المحصول من المزارعين حتي الآن، وما زال المحصول موجوداً في مخازن الفلاحين في الوجه القبلي بالكامل، وحوالي ٨٠٪ من محصول الوجه البحري مازال أيضاً موجوداً في المخازن.

ويُقترح:

- على الحكومة سرعة تحديد جهات الاستلام حتي لا تعود مرة ثانية للمربع رقم واحد في القطن مرة ثانية، ويعرض القطن مرة ثانية للخلط الذي عانينا منه سنوات طويلة بسبب الاستيراد وخلط البذور المحلية مع الأجنبية قصيرة التيلة.
- على الحكومة سرعة إعلان استلام الأقطان، وتحديد جهات الاستلام للأسعار التي حددتها من قبل.

www.Algomhuria.net.eg

٣ أكتوبر ٢٠١٨

موقع الجمهورية

(١١)

القطن على الأبواب.. وجهة الاستلام "غياب"!! / جلال راشد

مستخلص

أكد الخبراء على نجاح سياسة الدولة على دعم زراعة القطن في إطار سياسة الحكومة بعودة زراعة وصناعة القطن لعهداها القديم واحتلال القطن المصري عرش العالمية على الأقطان طويلة التيلة والطويلة الممتازة؛ حيث يحتل القطن المصري ٢٤٪ من الإنتاج العالمي.

ويُقترح:

- سرعة تحديد جهة استلام المحصول لمنع التلاعب في الأسعار للحفاظ على مسيرة زيادة المساحات المنزرعة للاقطان سنويا.
- خفض أسعار الفائدة من البنوك للشركات بما يحقق زيادة المنافسة بين الشركات لشراء المحصول بعيداً عن الاحتكار.
- إنتاج الماكينات الخاصة بجني القطن بعد ارتفاع تكلفة جني الفدان بـ ٥ آلاف جنيه.
- سرعة تصنيع عبوات القطن في مصر بدلاً من الاستيراد بما يخفف جزءاً من الأعباء.

ص: ٦

١٤ يوليه ٢٠١٨

الجمهورية

مع بدء موسم الزراعة: الذهب الأبيض.. يعود إلى العرش / عصام الدين راضي

مستخلص

في خطوة مهمة لإعادة القطن المصري لسابق مجده، بدأت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي العمل على تكثيف الاهتمام بالقطن كمحصول رئيس واستراتيجي يسهم في دعم صناعة الغزل والنسيج، كما يسهم في دعم الكثير من قطاعات الصناعات الغذائية والأعلاف، وذلك من خلال استنباط أصناف جديدة والتوسع في زراعته بعد سنوات من التراجع صاحبت صدور القانون ٢١٠ لسنة ١٩٩٤ الخاص بتحرير تجارة القطن، وعدم وجود آلية واضحة ومحددة تطمئن المزارع على تسويق الأقطان وتشجعه على الزراعة، حيث انتشرت المضاربات بين التجار، وخلط الأصناف عالية الجودة المنزرعة بمحافظة الوجه البحري بأقطان الإكثار والقطن التجاري ليكون الناتج النهائي رديء الجودة، مما أدى إلى تراجع الطلب على القطن المصري، ولمواجهة هذه الأزمات وإنقاذ ما يمكن إنقاذه تبنت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي استراتيجية جديدة تهدف إلى النهوض بهذا المحصول الاستراتيجي.

ويُقترح:

- أن يتم زراعة القطن طويل التيلة في الوجه البحري، والقطن متوسط وقصير التيلة في محافظات الصعيد، وأن تكون محافظة الجيزة حدا فاصلا بين المحافظات.

www.ahram.org.eg

١٦ فبراير ٢٠١٨

موقع الأهرام

المصري اليوم " تكشف في تحقيق استقصائي " : إعادة تدوير القطن.. نحمل السرطان

لمصر / ريهام العراقي

مستخلص

كشفت تحاليل معملية عن استخدام مواد كيميائية خطيرة في صناعة القطن، وقد حذر أطباء وخبراء من أن القطن المنتج يظل مشبعا بهذه المواد مما يعرض المستهلك لمخاطر الإصابة بالأمراض الفطرية، وربما السرطان أيضا.

ويُقترح:

- أن تقوم وزارة الدولة لشؤون البيئة بمحاسبة أصحاب مصانع فرم القطن؛ لعدم اتخاذهم أية وسائل وقائية لحماية العمال، وتعريض حياتهم للمخاطر الصحية الخطيرة سواء العاملات أو المستهلكين للقطن.

ص: ٦

١١ مارس ٢٠١٦

المصري اليوم

صناعة الغزل والنسيج.. مشاكل وحلول / محمود جمعه

مستخلص

يُميز صناعة الغزل والنسيج في مصر القطن المصري طويل التيلة، وقد أخذ النسيج المصري سمعة عالمية بسبب القطن وكان هذا في الماضي، أما في الحاضر فقد شهدت الصناعة انتكاسة كبرى بعد إغلاق العديد من المصانع خصوصاً الحكومية نظراً لعدة عوامل، أهمها: عدم التجديد والابتكار، وبالتالي خرجت المصانع الحكومية من المنافسة.

ويُقترح:

- النظر في الإهمال الشديد في إحلال وتجديد الآلات والمعدات وعدم وجود إدارة حديثة، وتضخم حجم العمالة رفعت من تكلفة المنتج مقارنة بالمنافسين.
- إيقاف عمليات تهريب الأقمشة والمنسوجات والتي كبدت شركات الغزل المصرية خسائر وصلت إلى ما يقرب من ٤ مليارات جنيه وفقاً لاتحاد الصناعات المصرية.
- وضع سياسة ثابتة لزراعة القطن لضمان توفير الكميات المطلوبة من القطن طويل التيلة، مع قيام وزارة الزراعة وأجهزتها الفنية والبحثية باستنباط أصناف وسلالات جديدة من القطن قصير ومتوسط وطويل التيلة.
- إنشاء صندوق موازنة لأسعار القطن يكون قادراً على التداخل وقت انخفاض الأسعار لتعويض الفلاح في حصوله على أسعار شراء القطن بمثابة دعم للفلاح لمساعدته في الاستمرار في زراعة القطن.
- قيام الدولة بالمعونة في تحديث الشركات من خلال الآلات والمعدات الحديثة من أجل زيادة الإنتاج، وتحسين الجودة، والقدرة على المنافسة، والتحول من الخسارة إلى الربح.
- وضع سياسات مالية مرنة لإتاحة التمويل اللازم للمصانع بشروط تنافسية لتشجيع الصناعة وجعلها صناعة جاذبة للاستثمار الداخلي والخارجي.
- إزالة التشوهات الموجودة بقوانين العمل بهدف زيادة كفاءة وإنتاجية العامل المصري، وربط العمل بالإنتاج.
- وضع سياسة تشجيعية للتعامل مع الأزمة الحالية التي تمر بها شركات الغزل المحلية كثيفة العمالة وبصفة خاصة التأمينات الاجتماعية وشركات المرافق.
- تمثيل الصناعات النسيجية في مجالس إدارة اتحاد الصناعات المصرية ومجلس أمناء هيئة الاستثمار؛ نظراً لأن تلك المصانع تمثل ما لا يقل عن ٣٠٪ من قوة العمل في الصناعات المصرية ولا يقل عن ٢٥٪ من الصادرات الصناعية.
- إنشاء مجلس أعلى للصناعات النسيجية برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء المعنيين، ويضم في عضويته خبراء من تلك الصناعة يتم اختيارهم بحرفية عالية للإسهام في النهوض بتلك الصناعة.

بعد تشكيل لجنة عليا برئاسة محلب: مصدرو الصناعات النسجية يطالبون بالمشاركة في

إنقاذ القطن / ابتسام سعد

مستخلص

طالب المهندس حسن عشرة، رئيس المجلس التصديري للغزل والمنسوجات، بإشراك المجلس في إعداد دراسة تطوير زراعة محصول القطن والصناعات القائمة عليه والتي كلف بإعدادها رئيس مجلس الوزراء المهندس إبراهيم محلب، اللجنة العليا للقطن برئاسته، وتضم في عضويتها: وزراء الصناعة والتجارة والاستثمار والزراعة، بجانب رئيسي النقابة العامة للغزل والنسيج واتحاد الصناعات.

ويُقترح:

- تحقيق مطالب منتجي الصناعات النسجية بالمشاركة في أعمال اللجنة التي عقدت أول اجتماعاتها أمس نظرا لأهمية تكاليفات اللجنة التي تشمل وضع سياسة زراعية جديدة لمحصول القطن، تتضمن تحديد المساحة المثلى من الأراضي المقترحة زراعتها بالقطن في ضوء الاحتياجات الفعلية للسوقين المحلية والعالمية، وموقع زراعته ونوعية الأقطان المزروعة، واختيار سلالات محسنة تناسب إمكانات الفلاح المصري وتكون مطلوبة محليا وخارجيا، إلى جانب تحديد أسعار شراء القطن من المزارعين والعمل على ميكنة عمليات جنى القطن، بدلا من الجنى اليدوي لمنع تلوثه أو خلطه بسلالات مختلفة.
- تشكيل لجنة تقصي لمعرفة الأسباب الحقيقية وراء تدهور هذا المحصول الاستراتيجي المهم بحيادية وشفافية حتى يمكن وضع السياسة الزراعية الجديدة على أسس سليمة.
- وضع سياسة زراعية متكاملة للقطن من أجل إيجاد حلول جذرية لأكثر من ٩٠٪ من مشكلات الصناعات النسجية المرتبطة أساسا بالتعامل في ملف القطن.
- النظر إلى تحفظ منتجي الصناعات النسجية على قرار قصر السماح بالاستيراد على القطن قصير التيلة فقط؛ حيث إنه لا يراعى أن جزءا كبيرا من صادرات الغزول والمنسوجات المنتجة محليا يتطلب استيراد قطن «البيما» الأمريكي الذي يعد من الأنواع طويلة التيلة وبدونه سنخسر صفقات تصديرية تزيد قيمتها على مليار دولار سنويا.

تخلي الدولة عن دعم زراعة القطن سيكلفها ملياري دولار سنويا/ نهى الشرنوبى

مستخلص

وقع أحمد مشهور رئيس الجمعية المصرية لشباب الأعمال بروتوكول تعاون مع جمعية "قطن مصر" يهدف إلى استعادة القطن المصري مكانته العالمية، بالإضافة إلى المساعدة في فتح الأسواق الخارجية للقطن المصري، والعمل على عودة زراعته مرة أخرى، والبعد عن الغش والخلط الذى يتم فيه.

ويُقترح:

- دعم الفلاح فنيا، والزراعة المبكرة لضمان النضج للنبات وتوفير الأسمدة له بأسعار مخفضة، وتطوير وتحديث المحالج، والعمل على ضخ استثمارات بها.

www.ahram.org.eg

١٨ يوليه ٢٠١٥

موقع الأهرام

القطن المصري هل يعود؟! / محمد الهوارى

مستخلص

بدأ موسم جني القطن في أسوأ موسم لهذا المحصول الاستراتيجي منذ زراعته في مصر؛ فالمساحة المزروعة لم تتجاوز ١٣٠ ألف فدان بعد أن كانت تصل لمليونى فدان، وكان موسم جني القطن هو موسم الأفراح في الريف المصري، ورغم التدهور الذي حدث في زراعة القطن إلا أن القطن المصري لا يزال يحتفظ بصدارته على مستوى العالم من حيث طول التيلة أو النعومة، والذي يتم من خلاله إنتاج الحرير القطني.

ويُقترح:

- إعادة إحياء زراعة القطن، واستخدام الأصناف فائقة الطول في المساحات التي توجد فيها زراعة هذا النوع من القطن لأنه ملك الأقطان، مع ضرورة دعم الدولة لمزارعى القطن حتى يستمر هذا المحصول الاستراتيجي الذي تستخدم بذوره في إنتاج الأعلاف والزيوت وغيرها من الصناعات التي تحتاجها البلاد.

www.elakhbar.org.eg

١٧ يوليه ٢٠١٥

موقع الأخبار

رجال صناعة: وقف استيراد القطن " خطأ" ويزيد من معدلات البطالة/ آلاء المصري

مستخلص

أكد رجال صناعة الغزل والنسيج أن قرار وزير الزراعة بوقف استيراد القطن من الخارج بصورة مؤقتة بمثابة "كارثة" على صناعة الغزل والنسيج؛ لأن هناك الكثير من الصناعات التي تعتمد بشكل أساسي على القطن متوسط وقصير التيلة الذي يتم استيراده من الخارج، ولا يمكن الاعتماد على القطن المصري طويل التيلة؛ لأن خصائصه تختلف كثيرا عن خصائص الأنواع الأخرى.

ويُقترح:

- تحديد المساحة المزروعة من القطن طويل التيلة حسب احتياجات السوق بدلا من أن يكون هناك فائض كبير كل عام، بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من الظهير الصحراوي، والتوسع في عمل البحوث الزراعية لاستنباط أصناف لبذور القطن متوسط وقصير التيلة، والعمل على معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي لاستخدامها في ري هذه الأنواع من الأقطان.

حقوق الطبع © محفوظة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء - جمهورية مصر العربية

رقم الإيداع: ٢٠٠٧ / ١٢٨٠٨

ISSN: 1687 – 6504